الأمم المتحدة

A/72/395

الجمعية العامة

Distr.: General
8 September 2017
Arabic
Original: Spanish

الدورة الثانية والسبعون

البند ١١٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

تتشرف البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، بالإشارة إلى ترشح إسبانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ في الانتخابات المقرر إجراؤها خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة من إسبانيا فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق)، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١.

وترجو البعثة الدائمة ممتنةً تعميمَ هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ١١٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت.

* A/72/150.

091017 061017 17-16365 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لإسبانيا لدى الأمم المتحدة

ترشح إسبانيا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

التعهدات والالتزامات الطوعية عملا بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

١ - تلتزم إسبانيا التزاما راسخا بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. ويوفر نظامها القانوني حماية معززة للحقوق والحريات الأساسية التي تُفسَّر وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والاتفاقات الدولية ذات الصلة التي صدَّقت عليها إسبانيا. وتشكل هذه المعاهدات لحقوق الإنسان وميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي جزءا من القانون الوطني وتكمِّل مختلف الحقوق والحريات المنصوص عليها في الدستور الإسباني.

٢ - تقوم الحرية والعدالة والسلام على احترام كرامة جميع البشر وحقوقهم غير القابلة للتصرف. وتود إسبانيا أن تساهم، سواء بصفتها الوطنية أو بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، في جعل العالم مكانا أكثر حرية وعدلا وأوفر سلاما. ولذلك، فإن الدفاع عن حقوق الإنسان من أولويات عملها على الصعيد الدولي.

٣ - وحقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة. ولا ينبغي أن يتعرَّض أحد للاضطهاد أو التمييز على أساس العرق أو الأصل الإثني أو نوع الجنس أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو الإعاقة أو السن أو الدين أو المعتقد.

٤ - وتضطلع إسبانيا بالتزامات بعيدة الأثر في مجال حقوق الإنسان. فنحن طرفٌ في ثماني معاهدات دولية رئيسية وعشرة بروتوكولات اختيارية. ولقد قبلت إسبانيا بنطاق اختصاص هيئات المعاهدات بتلقي البلاغات الفردية فيما يتعلق بجميع معاهدات حقوق الإنسان التي هي طرف فيها. ويجب تعزيز إطار سياسات حقوق الإنسان لضمان حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ولقد أوفت إسبانيا بالتزامها بتقديم تقارير دورية إلى مختلف هيئات المعاهدات. وتحثُّ إسبانيا جميع الدول على التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

٥ - وقامت إسبانيا بتوجيه دعوة مفتوحة ودائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان. وتستجيب إسبانيا فورا للبلاغات التي يرسلها المقرِّرون الخاصون وتتابع التوصيات الصادرة عقب الزيارات التي يقومون بها.

٦ - وما فتئت إسبانيا تدعم عمل الإجراءات الخاصة، ولا سيما ولايات المقرر الخاص المعني بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والمقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفي الآونة الأخيرة، المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه.

٧ - وخضعت إسبانيا للاستعراض الدوري الشامل الثاني في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وتلَّقت ١٨٩ توصية قُبِلت منها ١٦٩ توصية. وتعتبر إسبانيا أن الاستعراض الدوري الشامل آلية أساسية تقوم على ركيزتين رئيسيتين هما العالمية والحوار.

٨ - وإسبانيا ملتزمة، بالتنسيق مع شركائها الأوروبيين، بالدفع بعجلة المفاوضات الحكومية الدولية بشأن الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن تقاسم المسؤولية

عن اللاجئين، التي من المتوقع أن تختتم في عام ٢٠١٨. وتمثل هذه المفاوضات فرصة لمواجهة التحدي الذي يتطلب التعاون بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد واتباع نهج شامل يتضمن حماية حقوق الإنسان، ومعالجة الأسباب الجذرية لتدفقات المهاجرين واللاجئين، مثل الفقر والنزاعات والانتهاكات الجماعية المنهجية لحقوق الإنسان، ومكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريبهم.

٩ - وما برحت إسبانيا تسعى سعيا دؤوبا لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص لغرض نزع الأعضاء البشرية والاتجار بها، وقد ناصرت عددا من المبادرات التي تهدف إلى تعزيز وتشجيع العمل الفعال والتعاون الدولي في هذا المجال.

١٠ - وتواصل إسبانيا تطوير إطارها لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها؛ وفي تموز/يوليه ٢٠١٧، أُقرَّت الخطة الوطنية الأولى المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان والخطة الوطنية الثانية بشأن المرأة والسلام والأمن. وستواصل إسبانيا تدعيم إطار سياساتها الوطنية بما يتماشى مع التزاماتها وتعهداتها الدولية بغية ضمان التنفيذ المتسق للسياسات على أرض الواقع. وتعمل إسبانيا باستمرار على تحسين التنسيق الداخلي من أجل الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

١١ - ويعتبر أمين المظالم بمثابة الضمانة المؤسسية الأساسية لحقوق الإنسان. ومكتب أمين المظالم هو في الواقع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ولقد كُلِّف بتنفيذ مهام الآلية الوطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، عملا بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، الذي دخل حيز النفاذ في إسبانيا عام ٢٠٠٦.

١٢ - وترى إسبانيا أن المجتمع المدني يؤدي دورا أساسيا لا غنى عنه في الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها، ولا سيما العمل الذي يقوم به المدافعون عن حقوق الإنسان. ويتعين إسماع أصواتهم بما فيه الكفاية في أعمال مجلس حقوق الإنسان.

١٣ - والدفاع عن حقوق الإنسان هو مبدأ أساسي في السياسة الخارجية الإسبانية. وفي حين أن إسبانيا تسعى جاهدة لتحسين احترام حقوق الإنسان في جميع الأماكن والظروف، فإنها تدرك أيضا أن ثمة حاجة إلى قدر من الواقعية من أجل المضي قدما في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وتلتزم إسبانيا بالمشاركة في أعمال مجلس حقوق الإنسان بنفس روح الحوار التي أبدتها خلال فترة عضويتها مؤخرا في مجلس الأمن في فترة السنتين ٢٠١٥-٢٠١٦. وستحرص إسبانيا على الإصغاء إلى جميع البلدان بهدف النهوض بحقوق الإنسان. وستظلُّ حقوق الإنسان إحدى سمات علاقاتنا الثنائية والنقطة المرجعية الأساسية لسياسة إسبانيا في مجال التعاون الإنمائي.

١٤ - وتعتبر مكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية أحد العناصر الرئيسية في عملية تسوية النزاعات. وإسبانيا طرفٌ في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وهي ملتزمة التزاما راسخا بالمحكمة، سواء من الناحية المالية أو السياسية، كما يتجلَّى في جهودها الرامية إلى تعزيز سلامة نظام روما الأساسي وانضمام جميع الدول إليه.

١٥ - وفي ضوء ما تقدَّم أعلاه، يسرُّ إسبانيا عرض التزاماتها في مجالات العمل الرئيسية الأربعة التالية.

تمتع الجميع بحقوق الإنسان على قدم المساواة

١٦ - سعيا لإعمال حقوق الإنسان، من المهم للغاية حماية الأفراد من جميع أنواع التمييز، بما في ذلك أشكاله المتطرفة مثل العنف. وتنبع حقوق الإنسان من كرامة الفرد وقيمته، وهي، بالتالي، نفسها بالنسبة للجميع. وعلينا أن نسعى جاهدين من أجل تمتع جميع البشر بحقوق الإنسان تمتعا كاملا.

١٧ - وتعتمد إسبانيا موقفا راسخا وفاعلا في مكافحة العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب. وحتى الآن، شاركنا على نحو نشط في العديد من المبادرات والآليات التي أُطلقت في المؤتمرات الدولية المختلفة لمناهضة العنصرية. فعلى سبيل المثال، ساهمنا بصورة بناءة في العملية التي أفضت إلى إعلان وبرنامج عمل ديربان لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وغيرها من أشكال التعصب وإعلان العقد الدولي للمنحدرين من أصل أفريقي (٢٠١٥-٢٠٢٤)، الذي تقوم إسبانيا خلاله بتشجيع عدد من المبادرات. وعلى الصعيد الوطني، وافقت حكومة إسبانيا في عام ٢٠١١ على الاستراتيجية الشاملة لمناهضة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب. وبالإضافة إلى ذلك، ووفقا للتوصيات الصادرة عن مختلف الهيئات الدولية والاتحاد الأوروبي، قامت إسبانيا بتعزيز المقاضاة الجنائية على جرائم الكراهية والتمييز والتحريض على الكراهية أو العنف ضد الجماعات أو الأفراد بدافع العنصرية أو معاداة السامية أو على أساس الدين أو الانتماء الإثني أو العرق أو الجنسية، من بين أسباب أخرى. وعلى الصعيد الوقائي، إننا نعلّق أهمية خاصة على زيادة الوعي في أوساط الشباب وأطفال المدارس بشأن خطاب الكراهية على الإنترنت واستنهاضهم للتصدي له.

١٨ - وتؤمن إسبانيا إيمانا راسخا بأهمية الحوار بين الثقافات من أجل منع نشوب النزاعات وتسويتها. وبناء على ذلك، فهي من الجهات الراعية لتحالف الأمم المتحدة للحضارات الذي يرمي إلى تعزيز التفاهم والتسامح على أساس احترام حقوق الإنسان والمساهمة في منع نشوب النزاعات.

١٩ - ويدخل مبدأ عدم التمييز في صلب الكفاح من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وحماية حقوق المرأة وتمكين المرأة. وعلى الصعيد الوطني، لدى إسبانيا إطار سياسات متقدِّم يتضمن مبادرات من قبيل الخطة الاستراتيجية لتكافؤ الفرص. وللمرأة دور هام تضطلع به في بناء السلام والنهوض بالتنمية، ولذلك فإن إسبانيا تدافع عن المشاركة الكاملة للمرأة باعتبارها عاملا فاعلا لإحلال السلام في جميع مراحل النزاع، من خلال تعزيز خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

٢٠ - وانطلاقا من أن الميل الجنسي والهوية الجنسانية من أشد خصوصيات الإنسان، إننا ندافع عن عدم تجريم العلاقات بالتراضي بين البالغين على الصعيد العالمي. ولقد بدأت إسبانيا العمل على وضع استراتيجية وطنية بشأن حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملي صفات الجنسين. وفي السنوات الأخيرة، اتخذت إسبانيا إجراءات لدعم المساواة في الحقوق للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين في مختلف المحافل المتعددة الأطراف، من قبيل دعم ولاية الخبير المستقل الجديد المعني بالحماية من العنف والتمييز القائمين على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وتأييد المبادئ الأساسية لتحالف المساواة في الحقوق، والانضمام إلى الفريق الأساسي المعني بمسائل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية.

٢١ - وترى إسبانيا أن تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وحمايتها من الأولويات في مجال حقوق الإنسان، سواء على الصعيد الدولي أو على الصعيد الوطني. وتعتبر التشريعات الإسبانية من الأكثر تقدُّما في مجال الحقوق المتصلة بمسائل الإعاقة والإدماج، ولقد أطلقت حكومة إسبانيا عددا من المبادرات المحددة ضمن الأطر الأوروبية والدولية. وإسبانيا من بين البلدان العشرة الأولى التي صدَّقت على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري. ولقد شاركت مشاركة فاعلة في عمليات التفاوض بشأنها وكانت أول دولة تقدّم تقريرها الدوري إلى اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وتشجع إسبانيا التعاون مع المنظمات التي تمثِّلهم بما يتماشى مع المادة ٤ من الاتفاقية، وتؤيد شعار ''لا غنى عنا في المسائل التي تخصنا''، وتُيسِّر تمكين هذه المنظمات من خلال تقديم الدعم المالي وزيادة قنوات المشاركة.

الديمقراطية وسيادة القانون

٢٢ - إن ثمة ترابطاً بين حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية وإن كلاً منها يعزز الآخر. وتمثل المشاركة في الشؤون العامة أبرز تجليات النظام الديمقراطي، وهي في حدِّ ذاتها حق من حقوق الإنسان المعترف بها. ويتوقف وجود ديمقراطية فعالة أيضا على إنشاء وتعهد إطار معقَّد للحقوق والحريات يمكن أن يتطوَّر كل فرد ضمنه بحرية. وفي الواقع، لا بد من أن يكون هذا الإطار قائما على قيم مختلفة، ولا سيما احترام حقوق الإنسان، الذي ينبغي أن يحتلَّ مركز الصدارة.

٢٣ - ويُعدُّ الحق في تكوين الجمعيات والحق في التجمع والحق في حرية التعبير والحق في الحصول على المعلومات من بين العناصر الأساسية المكوِّنة للنظام الديمقراطي. وبالمثل، يشكل وجود مجتمع مدني قوي عنصرا أساسيا من عناصر الديمقراطية الفاعلة. وفي هذا الصدد، نود أن نشيد بالدور الذي يضطلع به المدافعون عن حقوق الإنسان وأن نحيي شجاعتهم التي يضطرون لإبدائها في كثير من الأحيان. ويشكل برنامج المدافعين عن حقوق الإنسان، الذي يهدف إلى تيسير الاستقبال المؤقت في إسبانيا للمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يخضعون للتهديد أو الذين يواجهون حالة شديدة الخطورة بسبب الجهود التي يبذلونها دون اللجوء إلى العنف للدفاع عن حقوق الإنسان المعترف بها عالميا، نموذجا في هذا المجال.

٢٤ - ولا تزال إسبانيا تعارض بشدة عقوبة الإعدام، وقد جعلت من إلغاء عقوبة الإعدام إحدى أولويات سياستها الخارجية في مجال حقوق الإنسان. وتعارض إسبانيا عقوبة الإعدام في جميع الحالات وفي ظل جميع الظروف، بغض النظر عن خطورة الجريمة، لأنها تعتقد أن عقوبة الإعدام تمثل شكلا قاسيا ولاإنسانيا ومهينا من أشكال العقاب الذي يجر عواقب لا سبيل لتداركها في حالة وقوع خطأ قضائي ولا يردع السلوك الإجرامي. وفي عام ٢٠١٠، ساعدت إسبانيا، كدليلٍ على التزامها بإلغاء عقوبة الإعدام، في إنشاء اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام التي يوجد مقرها في مدريد ويتوخى منها أن تكون أداة فريدة من نوعها لمناهضة عقوبة الإعدام.

التنمية المستدامة

٢٥ - لقد وضع إعلان وبرنامج عمل فيينا حدا للتمييز المصطنع بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق المدنية والسياسية إذ نصَّ على أن جميع تلك الحقوق مترابطة ومتداخلة. وما برحت إسبانيا تعمل جاهدة من أجل تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من بين حقوق أخرى،

بوصفها عضوا في مجموعة أصدقاء البروتوكول الاختياري للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٢٦ - واشتركت إسبانيا، على الصعيد الدولي، في قيادة الجهود الرامية إلى تعزيز الاعتراف بحق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة والحق في الحصول على خدمات الصرف الصحي باعتبارهما من العناصر الأساسية للحق في التمتع بمستوى معيشي لائق. ولقد اتخذت الجمعية العامة بتوافق الآراء القرار ١٦٩/٧٠ الذي يقضي بوجودهما كحقين متمايزين إنما مترابطين. ويشير قرار مجلس حقوق الإنسان ١٠/٣٣ إلى ما يخلِّفه عدم توافر إمكانية الحصول على مياه الشرب والصرف الصحي المناسبة من أثر مدمِّر على المساواة بين الجنسين وتمتع النساء والفتيات بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التعليم، وعلى سلامتهن البدنية.

٢٧ - وفيما يتعلق بمسألة الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، دعمت إسبانيا على المستوى المتعدد الأطراف السبيل التوافقي للمضي قدما، وقد بدأ العمل به باعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان ٤/١٧ الذي أيَّد المجلس بموجبه المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وعلى الصعيد الوطني، اعتمدت خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٧. وتعكس خطة العمل هذه التزام إسبانيا بحماية حقوق الإنسان من أي آثار قد تترتب عليها جراء الأعمال التجارية وتقديم سبل انتصاف فعالة لأي من الضحايا.

٢٨ - وتعتبر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سياسة دولة في إسبانيا. وتوفر أهداف التنمية المستدامة إطارا ملائما للحد من أوجه عدم المساواة. وتعتبر خطة التنمية المستدامة الجديدة ذات أهمية بالنسبة لحقوق الإنسان، سواء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو الحقوق المدنية والسياسية. وتقوم إسبانيا بتنفيذ آلية حكومية رفيعة المستوى الغرض منها إدماج أهداف التنمية المستدامة في إطار جميع سياساتها العامة الوطنية وعملها على الصعيد الدولي وفي مجال التعاون الإنمائي بطريقة حازمة ومتسقة. وستعرض ما أحرزته من تقدم في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليه ٢٠١٨.

الحوار والتعاون والكفاءة

٢٩ - يُعدُّ التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية والمجتمع المدني أمرا حاسم الأهمية في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وترى إسبانيا أنه سيكون من الملائم إنشاء قنوات للتعاون والحوار مع منظمات المجتمع المدني بهدف إدراج مساهماتها في المبادرات المتعلقة بحقوق الإنسان.

٣٠ - وترى إسبانيا أن الحوار والتعاون اللذين يستند إليهما مجلس حقوق الإنسان في عمله هما الوسيلتان المناسبتان لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وستحافظ إسبانيا على اتصالات مفتوحة مع الدول الأعضاء وغير الأعضاء في المجلس لمعالجة المسائل ذات الصلة من خلال اتباع سياسة إعلامية سخية وشفافة.

٣١ - وإسبانيا مقتنعة اقتناعا راسخا بضرورة وضع نظام فعال متعدد الأطراف لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ولقد ساهمت إسبانيا مساهمة بناءة في تفعيل أداء مجلس حقوق الإنسان منذ إنشائه، وهي تؤدي دورا نشطا في دوراته كما أنها مقتنعة بأن المجلس يجب أن يواصل إيلاء الاهتمام لأشد الحالات خطورة في مجال انتهاكات حقوق الإنسان في بلدان معينة. وترى إسبانيا أن المجلس ينبغي أن يعزز دوره

في مجال منع انتهاكات حقوق الإنسان وفي مساعدة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها، وأنه ينبغي أن يستفيد من جميع الآليات المتاحة له.

٣٢ - وبالنظر إلى أن منع انتهاكات حقوق الإنسان يشمل أيضا الإنذار المبكر والعمل المبكر، من الضروري تعزيز قنوات الاتصال بين مجلس حقوق الإنسان ومجلس الأمن. ولقد دافعت إسبانيا بقوة، خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن (٢٠١٥-٢٠١٦)، عن ضرورة إيلاء مجلس الأمن الاهتمام اللازم لقضايا حقوق الإنسان، نظرا إلى أن احترام حقوق الإنسان شرط أساسي لإحلال السلام. كما شدَّدت على أهمية منع حدوث حالات انتهاكات حقوق الإنسان ومكافحة إفلات مرتكبيها من العقاب، وعززت إدراج الصيغ اللغوية الخاصة بمجال حقوق الإنسان أثناء عملية التفاوض بشأن الولايات، وساهمت في خطة العمل المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح وخطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن اللتين تتضمن كلتاهما عنصرا واضحا قائما على حقوق الإنسان، وكذلك ساهمت في عناصر حقوق الإنسان في عمليات السلام وقدمت الدعم للممارسة المتمثلة في قيام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ووكيل الأمين العام المعني بحقوق الإنسان بتقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الأمن. وبادرت إسبانيا إلى طلب عقد أول جلسة لمجلس الأمن بشأن مسؤولية الحماية، التي تشجّع الوقاية والإنذار المبكر، اقتناعا منها بأن الانتهاكات الواسعة النطاق والمنهجية لحقوق الإنسان، التي هي في حدِّ ذاتها غير مقبولة، يمكن أن تؤدي إلى جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

٣٣ - وترى إسبانيا أن نظاما متعدد الأطراف ليس عالميا بالكامل غير ديمقراطي لأنه يقيِّد الحق الأساسي في المشاركة في المسؤولية المشتركة من أجل النهوض بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة. ولا يمكن لمثل هذا النظام أن يكون فعالا. وتساهم إسبانيا في صندوق التبرعات الاستئماني لتقديم المساعدة التقنية لدعم مشاركة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية في أعمال مجلس حقوق الإنسان، اقتناعا منها بأن شرعية الأمم المتحدة من شأنها أن تُقوَّض بشكل خطير إذا ما واجهت بعض البلدان صعوبات للمشاركة في أعمالها على نحو كاف.

٣٤ - وتلتزم إسبانيا التزاما تاما بولاية واستقلالية المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمفوضية؛

الالتزامات

٣٥ - تتعهَّد إسبانيا، وهي تقدِّم ترشيحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨ -٢٠٢٠، بالوفاء بالالتزامات الطوعية التالية:

(أ) على الصعيد الوطني، تلتزم إسبانيا بمواصلة عملها من أجل توطيد دعائم مؤسسات ديمقراطية قوية، وضمان الحق في المشاركة الفعالة على قدم المساواة في الحياة السياسية والشؤون العامة لجميع المواطنين، وتعزيز سيادة القانون في ظلِّ الديمقراطية. وعلى الصعيد الدولي، ستستمر إسبانيا في دعم بعثات مراقبة الانتخابات والمشاركة فيها، وستواصل، من خلال سياستها في مجال التعاون الإنمائي، توفير الدعم السياسي والتقني والمالي لإنشاء وتعزيز المؤسسات التي تتشكل منها الأنظمة الديمقراطية.

(ب) ستظل إسبانيا، في سياق علاقاتها الخارجية الثنائية والمتعددة الأطراف، تعارض بشدة عقوبة الإعدام، وستواصل السعي إلى إلغائها على الصعيد العالمي، وكخطوة وسيطة، إلى فرض وقف

اختياري لتنفيذها. وستركز جهودها على ضمان احترام المعايير الدولية الدنيا، بما في ذلك حظر تطبيق عقوبة الإعدام على القُصَّر والأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية، وتخفيض عدد وأنواع الجرائم التي يجوز تطبيق عقوبة الإعدام بشأنها وضمان المحاكمة العادلة. وستواصل إسبانيا تقديم الدعم السياسي والمالي للأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الدولية لمناهضة عقوبة الإعدام.

(ج) ستعمل إسبانيا على التمسُّك بالتزامها نحو ضحايا الإرهاب والدعوة إلى الاعتراف بالدور الذي يمكن أن يضطلعوا به في الساحة الدولية.

(د) ستواصل إسبانيا تعزيز اتخاذ إجراءات ملموسة للمساعدة في القضاء على جميع أشكال التمييز والكراهية والتعصب، وستقوم بتنقيح استراتيجيتها الشاملة لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب في عام ٢٠١٨، بما يتيح تكييفها لتلبية الاحتياجات التي نشأت نتيجة للتغيرات الاجتماعية. وستشمل الاستراتيجية المنقحة أيضا مؤشرات تقييم.

(هـ) تلتزم إسبانيا بمواصلة السعي إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني بوصفه عنصرا شاملا لجميع أعمال مجلس حقوق الإنسان، وتعزيز التنسيق بين مجلس حقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وتعزيز التعاون بين المجلس والهيئات الأخرى للأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

(و) ستواصل إسبانيا تقديم الدعم بهمَّة إلى المبادرات المتعددة الأطراف من أجل مكافحة التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وستستمر في تعزيز المساواة في الحقوق للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين.

(ز) ستواصل إسبانيا تعزيز الإعمال التام لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال اتباع نهج شامل وتشاركي. وفي هذا الصدد، ستشجّع التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لعام ٢٠٠٦ وتنفيذها وستدعم عمل مكتب المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(ح) ستواصل إسبانيا تعزيز حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ودعم عمل المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان بشأن مكافحة الإفلات من العقاب، ومناهضة تجريم المدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى إضفاء الشرعية على أنشطتهم.

(ط) ستواصل إسبانيا عملها بشأن تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحمايتها. وتلتزم إسبانيا بمواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز احترام حق الإنسان في الحصول على مياه الشرب المأمونة وحقه في الحصول على خدمات الصرف الصحي وفي المساهمة في الإعمال الفعلي لهذين الحقين من خلال سياستها في مجال التعاون الإنمائي، ولا سيما بواسطة صندوق التعاون الخاص بالمياه والصرف الصحي التابع لها.

(ي) تلتزم إسبانيا بتنفيذ خطة عملها الوطنية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان من خلال إنشاء لجنة الرصد المتوخاة في وثيقة الخطة وتنفيذ التدابير التي تحدِّدها لوضع كل من المبادئ التوجيهية موضع التنفيذ.

(ك) تلتزم إسبانيا بإعطاء الأولوية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وذلك بإدراجها في صلب سياساتها العامة الوطنية والدولية، والعمل، مع جميع البلدان الأخرى، على تحقيق الإصلاحات اللازمة لتنفيذها تنفيذا فعالا.

(ل) ستأخذ الخطة الرئيسية الخامسة للتعاون الإسباني بنهج قائم على حقوق الإنسان وتولي اهتماما خاصا للمساواة بين الجنسين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، والأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وحقوق الشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بالشعوب الأصلية، سيتواصل العمل الجاري في إطار برنامج الشعوب الأصلية التابع للوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي.

(م) تلتزم إسبانيا بمواصلة النهوض بالمبادرات الدولية مثل مؤتمر قمة الزعماء الدينيين من أجل السلام في الشرق الأوسط، وذلك من أجل تشجيع التسامح والتعايش السلمي والحوار بين الأديان كوسيلة لمكافحة التحريض على الكراهية والتشدد والتطرف.

(ن) فيما يخص دورة الاستعراض الدوري الشامل الثالثة التي بدأت في عام ٢٠١٧، ستواصل إسبانيا المشاركة بنشاط في عمليات الاستعراض، وهي تعتزم أن تدعم المبادرات المتخذة لكفالة تعزيز هذه العمليات وتحقيق فعاليتها في الممارسة العملية بجملة أمور منها إنشاء آليات وطنية لمتابعة التوصيات التي ستأخذها في الحسبان في المحاورات الثنائية مع البلدان الأخرى وفي المحاورات الإقليمية.

(س) ستواصل إسبانيا عملها سعيا للتوصل إلى اتفاقات من خلال إجراء حوار فعال بشأن حقوق الإنسان في إطار مجلس حقوق الإنسان، بغية تعزيز قدرة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان وضمان تعاونها مع آليات المجلس.

(ع) ستواصل إسبانيا العمل على تعزيز مجلس حقوق الإنسان وستسهم في بحث أفضل السبل الكفيلة بتعزيز دور المجلس في مجال منع انتهاكات حقوق الإنسان وتعاونه مع الدول من أجل زيادة فعاليته في حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها.

(ف) ستواصل إسبانيا دعم مشاركة منظمات المجتمع المدني في دورات مجلس حقوق الإنسان وآليات التعاون ذات الصلة التي وضعتها الدول.

(ص) ستواصل إسبانيا دعم عمل الإجراءات الخاصة وتشجيع جميع الدول على قبول آلية الزيارات القطرية والتعاون مع المقررين والخبراء والأفرقة العاملة.

(ق) تلتزم إسبانيا بمواصلة دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بوصفها جهة مانحة طوعية، وبضمان احترام استقلالية المفوضية والدفاع عنها.